Journal of Studies in History and Archeology Vol.101, No 3 (June2026)
ISSN: (2075-3047)

قوانين عمالة الأطفال في الولايات المتحدة الامريكية (١٩٠٤–١٩٣٩)

From local restrictions to federal legislation: The role of the U.S. government in regulating child labor in the United States of America (1904–1939)

م.د. انتصار عبد عون محسن
Inst. Prof. Intisar Abd Aoun Mohsen(PhD.)
كلية التربية الجامعة المستنصرية
College of Education / Al-Mustansiriya University
٠٧٨٣٢٨٨٣٠٩٨
intisar.alsaady1989@uomustansiriyah.edu.iq

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

ملخص

شكّلت ظاهرة عمل الأطفال إحدى أكثر القضايا الاجتماعية والاقتصادية إثارة للجدل في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، ولا سيما خلال مرحلة التحول الصناعي المتسارع في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، اذ ارتبط تشغيل الأطفال ارتباطًا وثيقًا ببنية الاقتصاد الصناعي وبأوضاع الفقر والهجرة، وبضعف نظم التعليم الإلزامي، الأمر الذي جعل عملهم ظاهرة واسعة الانتشار ومقبولة نسبيًا في العديد من الولايات الأمريكية.

كانت تلك المشكلة واسعة وكبيرة وصَعُب حلها بجهود منظمات محدودة الموارد والقدرات، لكن مع تصاعد الحركات الإصلاحية، وازدياد الوعي الاجتماعي بمخاطر تشغيل الأطفال على الصحة والتعليم والاستقرار الاجتماعي، بدأت تتبلور مطالبات متزايدة بتدخل الحكومة الفيدرالية بوصفه السبيل الوحيد لتجاوز قصور التنظيم المحلي.

ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها أن تنظيم عمل الأطفال في الولايات المتحدة الامريكية لم يكن نتاج تطور تشريعي خطّي، بل نتيجة تفاعل معقّد بين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والحركات الإصلاحية. ويهدف البحث إلى تتبع دور الحكومة الأمريكية في هذا التحول في المدة (١٩٠٩–١٩٣٩)، من خلال تحليل مراحل التنظيم المحلي، ومحاولات التدخل الفيدرالي المبكر وصولًا إلى التشريع الفيدرالي الحاسم في أواخر الثلاثينيات.

الكلمات المفتاحية: عمالة الاطفال، اللجنة الوطنية لعمالة الأطفال ، فلورنس كيلي، قانون كيتنغ أوين.

Abstract

Child labor has been one of the most controversial social and economic issues in the history of the United States, particularly during the period of rapid industrialization in the late nineteenth and early twentieth centuries. Child labor was closely linked to the structure of the industrial economy, to conditions of poverty and migration, and to the weakness of compulsory education systems, which made their work a widespread and relatively acceptable phenomenon in many American states.

The problem was broad and significant and difficult to solve by the efforts of organizations with limited resources and capabilities, but with the rise of reform movements and the increasing social awareness of the dangers of child labor to health, education and social stability, increasing demands began to emerge for federal government intervention as the only way to overcome the shortcomings of local regulation.

This research is based on the premise that the regulation of child labor in the United States was not the product of linear legislative development, but rather the result of a complex interplay between economic and social conditions and reform movements. The research aims to trace the role of the US government in this transformation during the period 1909–1939, through an analysis of the stages of local regulation, early attempts at federal intervention, and the decisive federal legislation of the late 1930s.

Keywords: (Child Labor, National Child Labor Commission, Florence Kelly, Keating-Owen law).

المقدمة

أكدت تجربة تنظيم عمل الأطفال في الولايات المتحدة الامريكية أن الحماية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق بصورة فعالة في ظل تنظيم محلي مجزأ، بل تتطلب تدخلًا فيدراليًا يستند إلى رؤية شاملة للسوق الوطنية. كما أبرزت تلك التجربة أن تطور التشريع الاجتماعي ارتبط ارتباطًا وثيقًا بالتحولات الاقتصادية الكبرى وبإعادة تفسير الصلاحيات الدستورية، وهو ما جعل تنظيم عمل الأطفال في الولايات المتحدة الامريكية نموذجا يحتذى به في تنظيم الاصلاحات الاجتماعية للدولة الحديثة.

لم يكن عمل الأطفال ظاهرة جديدة في المجتمع الأمريكي، بل تمتد جذوره الى المراحل الاولى من نشأة الولايات المتحدة الامريكية، اذ شكل الاطفال نحو ٦% من اجمالي القوى العاملة في البلاد، وقد انخرط معظمهم في العمل عند والديهم أو لدى اصحاب العمل خارج نطاق الاسرة، وكانت العوامل المسؤولة عن ذلك، مثل أي تغيير اجتماعي آخر، عديدة ومعقدة، اذ تضافرت العديد من المتغيرات في القرن العشرين للتخفيف من عمالة الأطفال أو إلغائها. وكان للتشريعات الصادرة على مستوى الولايات

والسلطات المحلية دور محوري في هذا السياق وكذلك مكننة الصناعة التي قضت على العديد من الاعمال اليدوية التي كان يستخدم فيها الأطفال.

كان لهذه العوامل أثر جوهري في اختيار موضوع البحث الذي حدد في المدة(١٩٠٤–١٩٣٩)، آثرنا اختيار العام ١٩٠٤ بداية للإطار الزمني لموضوع الدراسة بوصفه شهد تأسيس اللجنة الوطنية لعمل الأطفال، والعام ١٩٣٩ نهاية للاطار الزمني لأنه شهد زيادة في تشغيل الأطفال أبان الحرب العالمية الثانية، وذلك لتلبية احتياجات الإنتاج المتزايدة في زمن الحرب ونقص اليد العاملة، اذ ارتفع تشغيل الاطفال دون سن (١٨) من مليون في بداية الحرب الى ٣ ملايين في اواخرها.

اقتضت طبيعة الدراسة أن تُقسم إلى مقدمة مع ثلاث مباحث وخاتمة، ركز المبحث الاول على دراسة القيود المحلية على عمل الأطفال وبدايات التدخل الحكومي في المدة(١٩٠٩–١٩١٦)، تطرق الى الجذور المبكرة لانتشار عمل الأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين واللجنة الوطنية لعمل الأطفال، كُرِس المبحث الثاني لتسليط الضوء على التدخل الفيدرالي المبكر والصراع الدستوري حول تنظيم عمل الأطفال (١٩١٦–١٩٢٩) وقانون كيتنغ–أوين لعام ١٩١٦، في حين تطرق المبحث الثالث والاخير لمعرفة التشريع الفيدرالي الحاسم وتنظيم عمل الأطفال في إطار الكساد الكبير والصفقة الجديدة (The new deal) (١٩٢٩–١٩٣٩) فضلاً عن التركيز على دراسة عمالة الأطفال بموجب قانون معايير العمل العادلة ١٩٣٨ حتى قيام الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩.

المبحث الأول: الإطار الاقتصادي والاجتماعي لانتشار عمل الأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٠٤–١٩١٦) وبدايات التدخل الحكومي

اولا: الجذور المبكرة لانتشار عمالة الأطفال في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين

شكّل انتشار عمل الأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ظاهرة اجتماعية–اقتصادية معقّدة ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بتحولات البنية الإنتاجية والصناعية التي رافقت التطور الصناعي الأمريكي، اذ أدى الانتقال من الاقتصاد الزراعي والحِرَفي إلى الاقتصاد الصناعي الرأسمالي إلى توسّع الطلب على الأيدي العاملة الرخيصة والمرنة، جعل ذلك الأمر الأطفال فئة مفضّلة لدى أرباب العمل، ولا سيما في المصانع، والمناجم، وورش النسيج، والقطاع الزراعي الموسمي (Hindman, 2002, p. 3) ، اذ أدّى الطلب المتزايد على اليد العاملة الرخيصة والمرنة إلى تشغيل أعداد كبيرة من الأطفال بوصفهم قوة عمل منخفضة الأجر في ظل غياب قيود قانونية فعّالة على المستوى الفيدرالي (Trattner, 1970, p. 4). بذلك، لم يُنظر إلى عمل الأطفال بوصفه انحرافًا اجتماعيًا بقدر ما عُدّ ضرورة اقتصادية تفرضها متطلبات السوق الصناعية الناشئة.

أسهم الإطار الاجتماعي في تعزيز هذه الظاهرة، اذ كانت معظم الأسر في الولايات المتحدة الامريكية تكسب أقل من ٤٠٠ دولار سنويًا، دفعت تلك الضرورة الماسة المهاجرين إلى إرسال أبنائهم الأطفال الى العمل فشكّلت الهجرة الجماعية الواسعة من أوروبا الشرقية والجنوبية إلى جانب النزوح الداخلي من الأرياف إلى المدن الصناعية عددًا أكبر من الأطفال إلى القوى العاملة والذين كانوا على استعداد للعمل بأجور زهيدة (Kennedy , Cohen, & Bailey, 2010, p. 497). اذ اعتمدت عائلات العمال المهاجرين على دخل الأطفال بوصفه عنصرًا أساسيًا في ميزانية الأسرة، في ظل تدنّي الأجور وغياب شبكات الحماية الاجتماعية. مما عزّز هذا الواقع تصوّر ثقافي سائد يرى في عمل الطفل وسيلة للتنشئة والانضباط الاجتماعي، وليس شكلًا من أشكال الاستغلال، ما أسهم في إضفاء قدر من القبول المجتمعي عليها، رغم آثارها السلبية على الصحة والتعليم (Zelizer, 1985, p. 55).

عمل الأطفال في مصانع التعليب مع آبائهم في زراعة القطن وفي قطف الفاكهة أو الخضار، وفي مصانع الزجاج، وفي خياطة الملابس. كل ذلك مقابل أربعين إلى تسعين سنتًا في اليوم. وهم كانوا عرضة للإصابة بمخاطر كبيرة بالتشويه أو القتل أثناء العمل، وكان أصحاب العمل يفضلون تشغيل الأطفال، لأنهم يعملون بأجر أقل من العمال الكبار **(Rosenberg, 2013, p. 5)**.

ادت الفجوات الواسعة في نظم التعليم الإلزامي بين الولايات دورًا محوريًا في تفشي عمل الأطفال، فكانت العديد من الولايات الصناعية تفتقر إلى تشريعات صارمة تفرض التعليم الإجباري أو تحدد السن الأدنى للعمل واضحًا للعمل. نتيجة لذلك، ظلّ خروج الأطفال من المدارس إلى سوق العمل ظاهرة شائعة، لاسيما في البيئات الصناعية الحضرية التي منحت أولوية للإنتاج على حساب التعليم (Statistics, 1917, pp. 9-12). ما مهّد لاحقًا لبروز حركات إصلاحية قادها ناشطون اجتماعيون ونقابات عمالية طالبت بتقييد عمل الأطفال وربطه بالتعليم الإلزامي (Trattner, 1970, p. 11) .

استجابة للدعوات المتزايدة للتدخل التشريعي، حددت ولاية ماساتشوستس (Massachusetts) في عام ١٨٤٢ يوم العمل للأطفال تحت سن ١٢ عاما بـ ١٠ ساعات. تصرفت ولاية كونيتيكت (Connecticut) بالمثل، لكنها طبقت القانون على الأطفال تحت سن ١٤ عامًا (Trattner, 1970, p. 16). بحلول نهاية أربعينيات القرن التاسع عشر، كان لدى كل ولاية في نيو إنجلاند (New England) قانون عمل للأطفال (Felt, 1965, p. 2) حدد سن عمل الاطفال من ٩ إلى ١٤ عامًا، وحظرت ولاية ميريلاند (Maryland) تشغيل الأطفال دون سن الرابعة عشر في المتاجر والمكاتب والمنازل وتوزيع البضائع أو بيعها وأيضًا تشغيل الأطفال دون السادسة عشرة من العمر في بعض الأماكن الخطرة (Trachtenberg, 1918, p. 117) وحددت ولاية نيو هامبشاير (New Hampshire) سن العمل بأربعة عشر عامًا. وحددت ولاية فلوريدا (Florida) سن العاملين في

المكاتب باثني عشر عامًا ، وعمال المصانع إلى أربعة عشر عامًا. مع رفع الأعمار في بعض المهن الخطرة على الصحة والأخلاق. كما أنشأت ولاية كاليفورنيا (California) يومًا مدته ثماني ساعات لعمال المناجم الذين تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عامًا (Marot, 1914, p. 178).

بشكل عام، لم يكن لتلك القوانين وتلك التي تم إقرارها في العقود التالية تأثير يذكر على ممارسة عمل الأطفال. اذ احتوت العديد منها على استثناءات تسمح للأطفال الأصغر سنا بالعمل بموافقة الوالدين. كما حفزت البيانات المستقاة من التعداد السكاني لعام ١٨٧٠ بشأن عدد الأطفال العاملين أول اعتراف واسع النطاق بالمشكلة (Trattner, 1970, p. 30) . وأظهرت تقارير حكومية عن وجود أعداد من الأطفال تراوحت أعمارهم ما بين ٥ – ٦ سنوات، يعملون في المصانع والمناجم وأنَّ الربح كان وراء تشغيلهم (Gladden, 1911, p. 56).

أسهم ضعف الرقابة الحكومية المحلية وتشتت الصلاحيات بين البلديات والولايات في الحد من فعالية القوانين القائمة، اذ غالبًا ما افتقرت أجهزة التفتيش إلى الموارد البشرية والمالية الكافية. كما واجهت السلطات المحلية ضغوطًا مباشرة من أصحاب المصانع الذين اعتبروا القيود على تشغيل الأطفال تهديدًا للتنافسية الصناعية، الأمر الذي جعل تطبيق القوانين مسألة انتقائية وغير منتظمة (Hogan, 1979, p. 426).

لذلك، في عام ١٨٧٤، قُتل ما لا يقل عن ٢٠ شخصًا، معظمهم فتيات صغيرات، وبعضهن لا تتجاوز أعمارهن ٥ سنوات، في حريق في مطحنة الجرانيت في فال ريفر Fall River في ماساتشوستس. تصدرت قصة الحريق عناوين الصحف في جميع أنحاء البلاد وركزت المقالات الافتتاحية على الدعوة إلى اتخاذ تدابير أكبر للسلامة من الحرائق من أجل منع الكوارث في المستقبل. وبينما أعربت صحيفة "شيكاغو تريبيون" Chicago Tribune عن أسفها لحقيقة أن الكثير من الأطفال اضطروا إلى الكدح في مثل هذه الظروف، اقترحت الصحيفة جعل مكان العمل أكثر أمانًا للأطفال. ومع ذلك، تساءل أحد سكان ماساتشوستس عن سبب امتلاء الطاحونة بالأطفال. وكان حله: "**أخرجوا الأطفال من المطاحن**" **(Wood, 2011, p. 115)**.

بين عامي ١٨٨٥ و١٨٨٩، أدت هذه القصص إلى قيام ١٠ ولايات بتمرير قوانين الحد الأدنى لسن العمل، في حين حددت ٦ ولايات حدًا أقصى لساعات العمل للأطفال. وعلى الرغم من هذه القوانين الجديدة في بعض الولايات، استمر عدد الأطفال العاملين في الولايات المتحدة في تزايد، إذ كان في عام ١٨٩٠ أكثر من ١٨% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و١٥ سنة يعملون (Trattner, 1970, p. 35) .

أبدى رجال الحركة العمالية اهتماماً ملحوظاً بمسألة عمل الأطفال، وتأثير ذلك في العمل النقابي وفي الأسرة والمجتمع بشكل عام، وسعوا إلى إيجاد تشريعات مناسبة لتنظيم عملهم، من خلال الضغط على المجالس التشريعية للولايات (Ensign, 1921, p. 123)، اذ أظهر الاتحاد الأمريكي للعمل[١] (American Federation of Labor) اهتماماً واضحاً في مسألة عمل الاطفال، الذي عده بمنزلة قتل جماعي لهم، وسعى إلى تقييدها وذلك للحد من المخاطر الاجتماعية لهذا النوع من العمل. وفي السياق نفسه، أكد صاموئيل غومبرز[٢](Samuel Gompers) في تقريره السنوي الذي قدمه إلى مؤتمر الاتحاد الأمريكي للعمل الذي عقد في سَنت لويس بولاية ميسوري في عام ١٨٨٨، الموقف المذكور ، عندما كتب فيه : ".... **أحثكم على أن تفعلوا كل ما بوسعكم في الولايات المختلفة لتمرير القانون الذي يحظر تماماً تشغيل أي طفل، حتى يكون قد وصل سن الرابعة عشرة ، وأُكرر ما قلته قبل عام واحد، وهو وجوب حماية الأطفال من طمع وجشع أرباب عملهم** .. " (Gompers, 1920, p. 119).

ما زاد الامر سوءا، أن بعض الولايات لم تصدر القوانين الكافية لحمايتهم ، فقد ثبت أن مليون ونصف المليون من الأطفال العاملين في عام ١٨٩٤، من الذين تراوحت أعمارهم بين ١٠ و١٥ سنة كانوا يعملون في المناجم والمصانع في أنحاء البلاد جميعاً. وفي عام ١٩٠٠، بلغ عدد سكان الولايات المتحدة ٧٠,٢١٢,١٠٨ نسمة. أدرج التعداد السكاني للولايات المتحدة في ذلك العام ١,٧٥٢,١٨٧ طفلاً تحت سن السادسة عشرة يعملون بأجر ويشكلون ٦%من القوى العاملة في البلاد (Rosenberg, 2013, p. 5) .

على الرغم من أن القوانين في الشمال كانت قد حدت من عمالة الأطفال إلى حد ما بحلول عام ١٩٠٠، إلا أن ممارسة عمل الأطفال كانت منتشرة على نطاق واسع في الجنوب (Trattner, 1970, p. 35). وفي الشمال نتيجة للجهود المبذولة ارتفع معدل التحاق الأطفال في المدارس الثانوية في جميع أنحاء البلاد بنسبة ١٥٠% من عام ١٨٩٠ إلى عام ١٩٠٠ (Troen, 1976, p. 239) .

أصبحت عمالة الأطفال خلال العقد الأول من القرن العشرين مصدر قلق فيدرالي، اذ أعقبت جلسات الاستماع في الكونغرس دراسة مستفيضة للقضية، بالإضافة إلى العديد من الجهود غير الناجحة للتعامل مع عمالة الأطفال من خلال القانون (Bremner, 1971, p. 512) (Policy, 2013, p. 1).

ما يمكن قوله، أن تلك القوانين كانت عاملاً مهماً في تحسين أحوال الأطفال العاملين في ذلك الوقت لذلك بدأت الجهود الرامية إلى وضع معايير لعمالة الأطفال في الولايات المتحدة الامريكية كان معظمها على مستوى الولايات، وبدأت تتبلور رؤية إصلاحية جديدة ترى في عمل الأطفال مشكلة اجتماعية واقتصادية تتطلب تدخلًا حكوميًا منظمًا. مثّل هذا التحول في الخطاب العام الأساس الفكري

الذي انطلقت منه الدعوات إلى توحيد المعايير القانونية، والانتقال من القيود المحلية المتباينة إلى تدخل أوسع للدولة، تمهيدًا لطرح القضية على المستوى الفيدرالي خلال السنوات اللاحقة.

ثانيا: دور الحركات الإصلاحية ومنظمات حماية الطفولة في الدفع نحو التنظيم الحكومي

اعتمد تنظيم عمل الأطفال في الولايات المتحدة الامريكية قبل عام ١٩١٦ بصورة أساسية على تشريعات الولايات والبلديات التي تباينت في مضمونها ودرجة صرامتها من ولاية إلى أخرى، اذ وضعت بعض الولايات قيودًا على سن العمل وساعات التشغيل، في حين اكتفت ولايات أخرى بتشريعات شكلية افتقرت إلى آليات تنفيذ واضحة، مما أدى إلى غياب معيار وطني موحّد ينظم عمل الأطفال (Trattner, 1970, p. 27) .

كان الدافع وراء تنظيم عمل الأطفال هو اهتمامات متنوعة: اقتصادية، وإنسانية، واجتماعية على نطاق واسع. كان يُنظر إلى الأطفال العاملين على أنهم مصدر بديل للعمالة ذات الأجر المنخفض الذين يتنافسون مع آبائهم وغيرهم من البالغين على التوظيف وتنافست منتجات عمالة الأطفال مع السلع التي ينتجها الكبار، مما أدى إلى ضغط على الأجور ومستويات المعيشة. وبصرف النظر عن المخاطر الصحية والسلامة، فقد قيل إن عدم الحصول على الراحة الكافية يترك الأطفال غير مناسبين للأنشطة التعليمية، وبالتالي، كبالغين، غير مستعدين للعمل أو لدعم أطفالهم، وبالتالي توسيع دائرة الفقر. وإضافة إلى تكاليف الرعاية الاجتماعية (Larner, 1965, p. 355).

مع انتشار الاهتمام بالمشكلة، نشأ شعور متزايد بضرورة توجيه الاهتمام العام نحو تأمين قوانين أكثر فعالية. ولتحقيق هذه الغاية كان من الضروري إنشاء منظمات لمكافحة عمل الأطفال ومن ثم التنسيق بينها.

دور اللجنة الوطنية لعمل الأطفال National Child Labor Committee

أدّت الحركات الإصلاحية التقدمية في مطلع القرن العشرين دورًا محوريًا في تحويل قضية عمل الأطفال من شأنٍ اجتماعي محلي إلى مسألة سياسة عامة تتطلب تدخلًا حكوميًا حاسما ومنظمًا، اذ ربط الإصلاحيون بين تشغيل الأطفال وتدهور الصحة العامة، وتراجع فرص التعليم وإعادة إنتاج الفقر، ما أسهم في إدراج القضية ضمن أجندة الإصلاح الاجتماعي الأوسع في المرحلة التقدمية (McGerr, 2003, p. 183) (Rosenberg, 2013, p. 174) .

كان القس إدغار جاردنر مورفي (Edgar Gardner Murphy) (١٨٦٩–١٩١٣) أول من اهتم لفكرة إنشاء منظمة وطنية تجمع بين مختلف لجان عمل الأطفال. ففي عام ١٩٠٣، سافر مورفي إلى أتلانتا، جورجيا، لحضور الاجتماع السنوي للمؤتمر الوطني للجمعيات الخيرية والإصلاحية. وألقى محاضرة يوم ٩ ايار حول "عمالة الأطفال كمشكلة وطنية". والتقى هناك بجين آدامز[٣] Jane

Addams وفلورنس كيلي[٤] Florence Kelley Molthrop اللتين تحدثتا عن موضوع الأطفال المعوزين. وعندما اكتشفوا أن لديهم اهتمامات مشتركة، التقت جين آدامز وفلورنس كيلي مع مورفي للتخطيط لتأسيس اللجنة الوطنية لعمالة الأطفال (Storrs, 2000, p. 13). بعد عودتها إلى نيويورك New York ، أخذت فلورنس كيلي الفكرة إلى لجنة عمل الأطفال في نيويورك، التي عينت مجموعة من ثلاثة أشخاص للتشاور مع مورفي بالإضافة إلى فلورنس كيلي والبروفيسور فيليكس أدلر (Felix Adler (١٨٥١ – ١٩٣٣) تم اختيار ويليام هنري بالدوين جونيور (William Henry Baldwin Jr. (١٨٨٥– ١٩٠٣) إلا أن مرض بالدوين فجأة في مساء يوم ١٤ نيسان ١٩٠٤ ترك مهمة تنظيم اللجنة الوطنية لعمالة الأطفال إلى فلورنس كيلي وفي اليوم التالي اجتمع ممثلون من جميع أنحاء البلاد في قاعة كارنيجي في مدينة نيويورك لتشكيل اللجنة الوطنية لعمالة الأطفال وتم انتخاب فيليكس أدلر رئيسًا للجنة، وإدغار جاردنر ميرفي سكرتيرًا. فضلا عن فلورنس، جين أدامز، بدأت اللجنة الوطنية لعمالة الأطفال بعضوية قليلة قدرت بخمسين عضوًا فقط في عام ١٩٠٥، ولكن بحلول عام ١٩١٢ كان عدد أعضائها أكثر من ٦٤٠٠ عضو (Rosenberg, 2013, p. 170) .

يمكن تلخيص غرض ونطاق عمل اللجنة الوطنية لعمالة الأطفال على النحو التالي (Committee, 1922, p. 8):

١. إنشاء مركز لتبادل المعلومات حول ممارسات عمل الأطفال، وبدء تشريع من شأنه أن يخلق "**ظروف صناعية عادلة لحياة الأطفال**".
٢. تحديد مدى وأسباب عمل الأطفال في الصناعات التحويلية والتجارية وفي الزراعة من خلال دراسات دقيقة.
٣. حماية الأطفال من ظروف العمل القاسية في الزراعة والصناعة.
٤. التعاون مع جميع الوكالات والمنظمات الأخرى والمؤسسات في تعزيز النمو الطبيعي للطفل وذلك من خلال زيادة وتوسيع فرص التعليم من أجل الصحة والترفيه.
٥. المساعدة في رعاية حقوق الطفولة من خلال قوانين أفضل ومن خلال ممارسات أكثر استنارة من جانب الحكومة واصحاب الصناعات وأولياء الأمور.

عندما تأسست اللجنة الوطنية لعمالة الأطفال، لم تكن هناك معايير مقبولة بشكل عام للحماية من استغلال الأطفال. تم العثور بشكل شائع على الأولاد البالغين من العمر عشر سنوات في الغبار المسبب للعمى الناتج عن تكسير الفحم، وهم يقطفون الألواح بأصابع ممزقة كان الآلاف من الأطفال يتعرّضون للحرارة طوال الليل مقابل أجر ضئيل في وهج أفران البيوت الزجاجية، فتيات صغيرات يكدحن

في مصانع قطن رطبة ومليئة بالغبار لساعات طويلة (ستة أيام في الأسبوع) (Trattner, 1970, p. 11) .

ازاء ذلك، أجرت اللجنة الوطنية لعمالة الأطفال دراسات في جميع أنحاء البلاد لكشف ظروف عمل الأطفال في المناجم والمطاحن والحقول والمصانع، وكذلك الأطفال في الشوارع الذين يبيعون الفاكهة والصحف والزهور والسلال. وعقدت اللجنة مؤتمرات سنوية لتسليط الضوء على أضرار العمل على الأطفال ومزايا البقاء لفترة أطول في المدرسة. وكان الهدف من هذه التقارير إثارة الصدمة، وكانت الصحافة تنشرها بانتظام. شرعت اللجنة في التأثير على السياسيين لرؤية عمالة الأطفال كخطر يجب حظره واستبداله بالتعليم الإلزامي، على الأقل حتى سن السادسة عشرة ودعا المؤلفون إلى سن قوانين "**لاستبعاد جميع منتجات المناجم والمصانع التي توظف أطفالًا تحت سن الرابعة عشرة من التجارة بين الولايات**" وحماية الأطفال من العمل الليلي الذي يمثل أكبر خطر عليهم. مع وجود ٥٧٨,٠٠٠ طفل تتراوح أعمارهم بين العاشرة والرابعة عشرة أميين. دعت فلورنس كيلي إلى الالتحاق بالمدارس الإلزامية حتى سن السادسة عشرة (Rosenberg, 2013, p. 172) .

كانت فلورنس كيلي، المتحدثة القوية تحضر سنة بعد اخرى إلى المؤتمرات السنوية للجنة الوطنية لعمالة الأطفال لمناقشة قضايا الإصلاح وتفرض وجهات نظرها. وشددت في المؤتمر السنوي الثاني في ٨ كانون الاول ١٩٠٥ على أنه "**لا يمكن أبدًا اعتبار مشكلة الأطفال العاملين في الدولة مجرد مشكلة محلية**". وليس هناك بديلاً عن العمل الفيدرالي لاحترام حقوق الأطفال (Rosenberg, 2013, p. 172).

أصبحت عمالة الأطفال في البداية قضية تشريعية اتحادية منذ عام ١٩٠٦ مع تقديم مقترح عضو مجلس الشيوخ من ولاية انديانا ألبرت ج. بيفريدج Albert J. Beveridge (١٨٩٩-١٩١١) لتنظيم أنواع العمل التي قد يشارك فيها الأطفال (Policy, 2013, p. 1) ففي عام ١٩٠٦، قدم ألبرت ج. بيفريدج وعضو مجلس النواب من ولاية نيويورك هربرت بارسونز Herbert Parsons (١٩٠٥-١٩١١) تشريعًا لمنع تشغيل الأطفال في المصانع والمناجم. استمر النقاش حول هذه المبادرة الفيدرالية الأولى لعدة سنوات، لكنه لم يصبح قانونًا. ومع ذلك، وبفضل عمل مجموعات الإصلاح المختلفة، أدى الاقتراح إلى زيادة وضوح عمل الأطفال كقضية سياسة عامة (Policy, 2013, p. 3) .

على الرغم من عدم اعتماد تشريع عام ١٩٠٦، إلا أنه أدى إلى دراسة موسعة للظروف التي يتم فيها تشغيل الأطفال أو السماح لهم بالعمل وإلى سلسلة من المقترحات التشريعية – تمت الموافقة على بعضها، ورفضت المحاكم البعض الآخر أو ألغته (Policy, 2013, p. 3) .

وفي عام ١٩٠٧، تمت الموافقة على التشريع الذي سمح لوزير التجارة والعمل "بالتحقيق وتقديم تقرير عن الحالة الصناعية والاجتماعية والأخلاقية والتعليمية والمادية للنساء والأطفال العاملين في

الولايات المتحدة." وكانت النتيجة إجراء مسح تفصيلي ظهر في ١٩ مجلدًا بين عامي ١٩١٠ و١٩١٣ وبناءً على سجل الأدلة هذا، تحول الكونغرس مرة أخرى إلى العملية التشريعية للتعامل مع عمالة الأطفال والمشكلات ذات الصلة (Department, 1916, p. 445) (Congress, 1913).

في المؤتمر الرابع (أتلانتا، ١٩٠٨) تحدثت كيلي عن "مسؤولية المستهلك" في الرفض "المطلق لشراء الصحف من بائعي الصحف الصغار" أو قبول الرسائل من الأولاد الصغار أو التسوق في المتاجر التي توظف "فتيات صغيرات"، اشارت ان هؤلاء الأطفال يجب أن يكونوا في المدرسة (Rosenberg, 2013, p. 172) .

برزت اللجنة الوطنية لعمل الأطفال بوصفها الفاعل الأكثر تأثيرًا في هذا المجال، إذ اعتمدت استراتيجيات متعددة شملت التوثيق الميداني، والحملات الإعلامية، والضغط التشريعي. وأسهمت الصور والتقارير التي نشرتها في كشف حجم الظاهرة وظروف العمل القاسية التي يتعرض لها الأطفال، ما أحدث تحولًا في الرأي العام ومهّد لتقبّل فكرة التدخل الحكومي (Trattner, 1970, p. 49).

في عام ١٩٠٨، عينت اللجنة الوطنية لعمالة الأطفال المصور لويس ويكس هاين Louis Weeks Hine (١٨٧٤-١٩٤٠) لتوثيق ممارسة عمالة الأطفال. لقد عبر البلاد ملتقطًا خمسة آلاف صورة لأطفال لا تتجاوز أعمارهم خمس سنوات وهم يعملون. يعد أرشيف هاين بمثابة كنز وطني يوضح مأساة الطفل العامل (Sharp, 2014, p. 67) (Rosenberg, 2013, p. 6) ، على اثر ذلك بدأ الإصلاحيون الاجتماعيون في إدانة عمالة الأطفال لما لها من تأثير ضار على صحة ورفاهية الأطفال" (act, 1916).

في عام ١٩١١، في المؤتمر السابع لـ للجنة الوطنية لعمالة الأطفال الذي عقد في برمنغهام Birmingham ، ألاباما Alabama تساءلت فلورنس كيلي "**ما الذي يجب أن نقوم به من أجل منع عمالة الاطفال؟**" يبدو انه من خلال السماح لكل ولاية بإصدار قوانينها الخاصة او تكون هناك معايير وطنية تقضي بعدم العمل ليلاً للأطفال، والعمل لمدة ثماني ساعات في اليوم، وعدم تشغيل الأطفال في الشوارع، وعدم عمل الأطفال دون سن الرابعة عشرة (Rosenberg, 2013, p. 173) .

واصلت اللجنة الوطنية لعمالة الأطفال العمل مع الكونغرس لصياغة مشروع قانون جديد يمكن أن يدعم تحديد وتنظيم عمل الاطفال. وتوصلت اللجنة المصادقة على مشروع قانون واسع النطاق يحظر على الأطفال دون سن ١٤ العمل في المصانع وورش العمل والمعلبات و الأطفال دون سن ١٦ من المناجم والمحاجر. كما يحظر على الأطفال دون سن ١٦ عامًا العمل لأكثر من ٨ ساعات يوم وبين الساعة السابعة مساءً و ٧ صباحًا وفي ٢٤ شباط ١٩١٤ ، اجتمعت قيادة اللجنة الوطنية لعمالة الأطفال مع الرئيس وودرو ويلسون (Woodrow Wilson) (١٩١٣ – ١٩٢١)، وكرر الرئيس اعتقاده بأن مثل

هذا التصرف سيكون غير دستوري لكنه يتفق مع ذلك، تم تقديم مشروع قانون من قبل اثنين من الديمقراطيين عضو مجلس النواب ميتشل بالمر (Mitchell Palmer) (١٨٧٢ – ١٩٣٦) من ولاية بنسلفانيا وعضو مجلس الشيوخ من أوكلاهوما روبرت ل. أوين (Robert L. Owen) (١٩٠٧–١٩٢٥) كانت أشد معارضة ضد مشروع القانون من ديفيد كلارك (١٨٧٧–١٩٥٥) من ولاية كارولاينا الشمالية، محرر نشرة النسيج الجنوبي. الذي قال: "**إن صحة أي طفل لم تتضرر من جراء العمل في مصنع** " (Schuman, 2017, p. 14) (Rosenberg, 2013, p. 124) وأن مشروع القانون كان مؤامرة من قبل الشماليين للسيطرة على الجنوب، على الرغم من معارضته ، مرر مشروع القانون بسهولة في مجلس النواب (Trattner, 1970, p. 131) .

في عام ١٩١٥ تحدثت فلورنس كيلي عن "مسؤولية الحكومة الفيدرالية في حماية الاطفال". وكان الحل الذي قدمته هو "الإقرار السريع للقانون الفيدرالي الذي يقضي بمنع التجارة بين الولايات من السلع التي تنطوي على تشغيل الأطفال دون سن ١٤ عامًا أو الأطفال الأكبر سنًا في الليل، أو أكثر من ٨ ساعات، أو في مهن خطرة" (Rosenberg, 2013, p. 173)، كما عقدت في مدينة واشنطن يوم الاثنين السادس من كانون الأول عام ١٩١٥ جلسة لغرض اقرار "**قانون لتحديد ساعات عمل الأطفال وحظر البيع بين الولايات للبضائع التي تنتجها عمالة الأطفال**" (act, 1916) .

مع ذلك، واجهت الحركات الإصلاحية مقاومة قوية من المصالح الصناعية، التي اعتبرت القيود على عمل الأطفال تدخلًا غير مشروع في حرية السوق وشؤون الولايات. وقد كشف هذا الصراع حدود العمل الإصلاحي غير الملزم قانونيًا، وأسهم في بلورة قناعة متزايدة لدى الإصلاحيين بضرورة نقل المعركة إلى المستوى الفيدرالي لضمان توحيد المعايير وتجاوز الضغوط المحلية (Platt, 1969, p. 92).

هكذا، شكّل تفاعل الحركات الإصلاحية مع المؤسسات الحكومية، ولا سيما في مجالي الإحصاء والتشريع، حلقة وصل أساسية بين القيود المحلية المتفرقة وبدايات التدخل الفيدرالي في تنظيم عمل الأطفال. وقد مهّد هذا الدور الطريق للانتقال إلى مرحلة التشريع الفيدرالي، التي ستتبلور بوضوح بعد عام ١٩١٦.

المبحث الثاني: التدخل الفيدرالي المبكر والصراع الدستوري حول تنظيم عمل الأطفال (١٩١٦-١٩٢٩)

اولا: قانون كيتنغ–أوين لعام ١٩١٦ وبدايات التشريع الفيدرالي لتنظيم عمل الأطفال

مثّل صدور قانون كيتنغ–أوين (Keating-Owen) لعام ١٩١٦ أول محاولة جادة من الحكومة الفيدرالية لتنظيم عمل الأطفال على المستوى الوطني بعد عقود من الاعتماد على تشريعات الولايات المتباينة، استند القانون إلى اقتراح ألبرت ج. بيفريدج (Albert J. Beveridge) واستخدم قدرة الحكومة على تنظيم التجارة بين الولايات لتنظيم عمالة الأطفال (act, 1916).

بذلك، تحرك الكونغرس بالتتابع في حل قضية تشغيل الاطفال، اذ بعد عقد من اقتراح ألبرت ج. بيفريدج ، تم تقديم تشريع فيدرالي جديد بشأن عمالة الأطفال في الكونغرس في عام ١٩١٦ كان برعاية عضو مجلس الشيوخ روبرت أوين (Robert Owen) وعضو مجلس النواب من كولورادو (Colorado) إدوارد كيتنغ (Edward Keating) (١٩١٥-١٩١٩) بدعم من رجال الإصلاح. وكان الصراع جارياً آنذاك ويضع ولاية ضد أخرى في المنافسة الاقتصادية مع استخدام العمالة ذات الأجور المنخفضة غير النقابية كورقة مساومة، اذ نظر اصحاب المصانع في الولايات الجنوبية إلى القيود المفروضة على عمل الأطفال على أنها "محاولة من المحرضين الشماليين لقتل الصناعات الوليدة في الجنوب" (Abbott, 1939, p. 411).

جاء هذا التشريع نتيجة تراكم طويل من الضغوط الإصلاحية، مدعومًا ببيانات رسمية وتقارير كشفت عجز الولايات عن معالجة الظاهرة بشكل منفرد. وقد رأت الحكومة الفيدرالية في قانون كيتنغ–أوين أداةً لتجاوز التنافس التشريعي بين الولايات، ومنع استغلال عمل الأطفال بوصفه ميزة تنافسية غير عادلة في السوق الوطنية (Forbath, 1991, p. 120).

حظر قانون كيتنغ–أوين المستند إلى بند التجارة في دستور الولايات المتحدة وإلى سلطة الكونغرس في تنظيم التجارة بين الولايات، نقل السلع عبر التجارة بين الولايات إذا كانت منتَجة في مصانع أو مناجم تستخدم عمالة أطفال دون السن القانونية (الاطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٦ عامًا ومنتجات المطاحن والمصانع ومعامل التعليب والورش التي يعمل فيها الأطفال دون سن ١٤ عامًا، وحدد ساعات العمل في الاسبوع بـ ٤٤ ساعة (Trachtenberg, 1918, p. 123) (Congress, 1916) (Rosenberg, 2013, p. 194) ، وحظر عمل الاطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٦ عاماً في المناجم، ومن أي منشأة يعمل بها أطفال تقل أعمارهم عن ١٦ عامًا ليلاً أو لأكثر من ٨ ساعات خلال النهار. وهو يمثل تفسيرا جديدا لبند التجارة بين الولايات في الدستور، اذ أن تأثيره النهائي هو تنظيم ظروف العمل داخل الولايات من خلال تنظيم سوق المنتجات (Trattner, 1970, p. 119) .

على الرغم من اعتراضات وودرو ويلسون السابقة وبعد بعض النقاشات في مجلس الشيوخ حول دستورية القانون، اذ أثيرت حجة بأن التشريع سيحرم الأطفال من القدرة على تعلم المهارات اللازمة، مع كل هذه الضغوط تم تمرير القانون ووقع الرئيس ويلسون على قانون كيتنغ–أوين ليصبح قانونًا نافذا في ١ ايلول عام ١٩١٦ (Trattner, 1970, p. 131)، وأُنيط تنفيذ القانون بوزارة العمل الفيدرالية، التي تولّت مهمة التفتيش والتحقق من التزام المصانع بالمعايير الجديدة (Department U. , 1917, p. 34).

هكذا، شكّل قانون كيتنغ–أوين نقطة انتقال مفصلية من الإصلاح المحلي إلى التدخل الفيدرالي، لكنه في الوقت ذاته كشف هشاشة الأساس الدستوري لهذا التدخل في مرحلته الأولى، وهو ما سيتضح بجلاء في قرارات المحكمة العليا اللاحقة، التي ستتناولها المحاور التالية من هذا المبحث (Bernstein, 1960, p. 212).

اشترط القانون لضمان تطبيقه أن يقوم النائب العام ووزير التجارة ووزير العمل بتشكيل مجلس لوضع ونشر قواعد وأنظمة موحدة لتنفيذ أحكام هذا القانون وأي شخص ينتهك أيًا من أحكام ذلك القانون، يعاقب بغرامة لا تزيد عن ٢٠٠ دولار، ويعاقب عن كل جريمة لاحقة لهذه الإدانة بغرامة لا تزيد عن ١٠٠٠ دولار ، ولا تقل عن ١٠٠ دولار، أو بالسجن لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر، أو كل من هذه الغرامة والسجن وأن يدخل هذا القانون حيز التنفيذ (Trattner, 1970, p. 28) .

يلاحظ من نتائج قانون كيتنغ أوين انه على الرغم من الإنجاز الهام للتشريع ، إلا أن القانون ترك دون تأثر ما يقدر بنحو ١،٨٥٠،٠٠٠ طفل يعملون في الأعمال المنزلية، والشوارع والحقول، على الرغم من أن القانون لم يكن كاملاً ، إلا أنه كان علامة بارزة في الكفاح ضد عمل الاطفال، من هنا ، كان القانون نصراً ساحقاً للمناصرين ضد عمالة الأطفال (Hindman, 2002, p. 211) .

عكس قانون كيتنغ–أوين تحوّلًا مهمًا في فلسفة الدولة الفيدرالية، إذ لم يعد تنظيم عمل الأطفال يُنظر إليه باعتباره مسألة أخلاقية أو تعليمية فحسب، بل قضية اقتصادية وتجارية تمسّ سلامة السوق الوطنية. بذلك، مثّل القانون محاولة لإدخال الحماية الاجتماعية ضمن إطار الصلاحيات الدستورية للكونغرس.

ثانيا: موقف المحكمة العليا وإلغاء التشريعات الفيدرالية المنظمة لعمل الأطفال

أثار قانون كيتنغ–أوين معارضة شديدة من الأوساط الصناعية وبعض حكومات الولايات، التي عدته تعديًا على حقوق الولايات وصلاحياتها الدستورية. مهد هذا الجدل الطريق للطعن في دستورية القانون أمام المحكمة العليا، ما حوّل تنظيم عمل الأطفال من مسألة تشريعية إلى صراع دستوري مفتوح بين السلطتين التشريعية والقضائية (Kyvig, 1996, p. 215).

على الرغم من أن الكونغرس أقر قانون كيتنغ أوين ووقع عليه الرئيس وودرو ويلسون ليصبح قانونًا، وعلى الرغم من رغبة الأمة الواضحة في سن قوانين فيدرالية ضد عمالة الأطفال، لكن أحكام المحكمة العليا لم تترك حيزًا كبيرًا للتشريعات الفيدرالية، اذ سرعان ما تم اقتراح تعديل دستوري لمنح الكونغرس سلطة تنظيم عمل الأطفال (Trattner, 1970, p. 28) ، إذ قضت المحكمة بعدم دستورية القانون على أساس أن تنظيم ظروف الإنتاج، ومنها تشغيل الأطفال، يندرج ضمن صلاحيات الولايات لا الحكومة الفيدرالية. وقد ميّزت المحكمة بين "التجارة" و"الإنتاج"، معتبرة أن الكونغرس تجاوز سلطته الدستورية في تنظيم التجارة بين الولايات (Cushman, 1998, p. 23) (Currie, 1990, p. 90)، بالتالي أعلنت المحكمة العليا في حزيران ١٩١٨، أن قانون كيتنغ أوين غير دستوري وتم إلغاءه (Abbott, 1939, p. 416) .

ردًا على إلغاء قانون كيتنغ–أوين، حاول الكونغرس الالتفاف على القيود الدستورية عبر سنّ قانون ضريبة عمل الأطفال لعام ١٩١٩، اذ اقترح عضو مجلس الشيوخ من ولاية أوهايو Ohio أتلي بوميرين Atlee Pommerin (١٩١١–١٩٢٣) فرض ضريبة فدرالية بنسبة ١٠% على صافي الأرباح السنوية للصناعات والشركات التي وظفت الأطفال (Rosenberg, 2013, p. 194) (Trattner, 1970, p. 119). ومع ذلك، أعلنت المحكمة العليا أن قانون بوميرين Pomeranian law (ضريبة عمالة الأطفال) غير دستوري في ايار ١٩٢٢ معتبرة أن الضريبة ليست إجراءً ماليًا مشروعًا بل عقوبة مقنّعة تهدف إلى فرض تنظيم غير دستوري (Leuchtenburg, 1995, p. 19).

كشفت هذه الأحكام عن موقف قضائي محافظ يعارض إدخال التشريع الاجتماعي ضمن صلاحيات الحكومة الفيدرالية، ويعلي من شأن حرية السوق وحقوق الولايات. نتيجة لذلك، تعثّر مشروع تنظيم عمل الأطفال على المستوى الفيدرالي طوال عشرينيات القرن العشرين، وبقيت الحماية القانونية مرهونة بتفاوت تشريعات الولايات وقدرتها التنفيذية (Bernstein, 1960, p. 74).

لم تقتصر آثار هذه القرارات على المجال القانوني فحسب، بل امتدّت إلى المجال السياسي، إذ عزّزت قناعة متزايدة لدى الإصلاحيين بأن تحقيق حماية دائمة للأطفال يتطلب إما تعديلًا دستوريًا صريحًا أو تحوّلًا جذريًا في تفسير المحكمة العليا لصلاحيات الدولة الفيدرالية، تجسّد هذا الاتجاه في طرح تعديل دستوري لعمل الأطفال عام ١٩٢٤، على الرغم من فشله في نيل تصديق الولايات (Kyvig, 1996, p. 220) .

كان موقف المحكمة العليا خلال المدة ١٩١٨–١٩٢٢ عائقًا بنيويًا أمام التدخل الفيدرالي في تنظيم عمل الأطفال، ورسّخ حالة الجمود التشريعي حتى مطلع الثلاثينيات. غير أن هذا الجمود سيتزعزع

لاحقًا مع التحولات الدستورية والسياسية التي أفرزتها أزمة الكساد الكبير لعام ١٩٢٩ وبدايات الصفقة الجديدة، وهذا ما سيتناوله المبحث التالي.

مما تقدم، أن موقف المحكمة العليا الأمريكية من التشريعات الفيدرالية المنظمة لعمل الأطفال لم يكن مجرد اجتهاد قانوني معزول، بل عكس بنية فكرية محافظة سادت القضاء الدستوري الأمريكي في مرحلة ما قبل الصفقة الجديدة، يضاف الى أن إلغاء قوانين تنظيم عمل الأطفال كشف محدودية الإطار الدستوري التقليدي في الاستجابة للتحولات الاقتصادية العميقة التي أفرزها التصنيع الواسع، وأظهر فجوة واضحة بين الواقع الاجتماعي المتغير والنصوص الدستورية وتفسيراتها القضائية.

المبحث الثالث: التشريع الفيدرالي الحاسم وتنظيم عمل الأطفال في إطار الكساد الكبير والصفقة الجديدة (١٩٢٩–١٩٣٩)

اولا: أزمة الكساد الكبير وبدايات التحول في دور الدولة الفيدرالية تجاه تنظيم عمل الأطفال

أدّت أزمة الكساد الكبير التي اندلعت عام ١٩٢٩ إلى إحداث تحول عميق في بنية الاقتصاد الأمريكي وفي تصور دور الدولة تجاه قضايا العمل والحماية الاجتماعية، اذ كشفت الأزمة الاقتصادية هشاشة آليات السوق الحرة وعجزها عن حماية الفئات الضعيفة من بينها الأطفال العاملون، الأمر الذي أعاد طرح مسألة تدخل الحكومة الفيدرالية بوصفها ضرورة اقتصادية واجتماعية لا مجرد خيار سياسي (Kennedy, 1999, p. 46).

وفي الواقع أسهم الارتفاع الحاد في معدلات البطالة والفقر في إعادة توجيه النقاش العام حول عمل الأطفال، إذ لم يعد يُنظر إليه كمسألة تتعلق بحرية العمل أو دخل الأسرة فحسب، بل كعامل يفاقم أزمة البطالة عبر مزاحمة الأطفال للعمال البالغين، مما عزّز هذا التحول من قبول فكرة تقييد عمل الأطفال ضمن سياسات أوسع لإعادة تنظيم سوق العمل (Bernstein, 1960, p. 201) .

أزاء ذلك، بدأت الحكومة الفيدرالية خلال سنوات إدارة الرئيس هربرت هوفر (Herbert Hoover) (١٩٢٩–١٩٣٣)، ثم بصورة أوضح مع وصول الرئيس فرانكلين روزفلت (Franklin D. Roosevelt) (١٩٣٣–١٩٤٥) إلى السلطة عام ١٩٣٣، بإعادة النظر في حدود تدخلها الدستوري. وقد مهّدت برامج الإغاثة والتشغيل المؤقتة الطريق لتوسيع مفهوم المسؤولية الفيدرالية تجاه تنظيم العمل بما في ذلك حماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي (Leuchtenburg, 1963, p. 22).

يلاحظ أن التحول في دور الدولة في هذه المرحلة لم يكن نتاج إرادة سياسية منفردة، بل نتيجة تفاعل معقّد بين الأزمة الاقتصادية، وضغط الحركات الإصلاحية، وتغيّر الخطاب القانوني والدستوري. وقد أتاح هذا التفاعل تجاوز التفسيرات القضائية التقليدية التي قيّدت التدخل الفيدرالي في السابق، اذ أدّى تلاقي الأزمة الاقتصادية مع التحول السياسي والفكري إلى خلق مناخ ملائم لإعادة إحياء مشروع تنظيم

عمل الأطفال على المستوى الفيدرالي، ولكن هذه المرة ضمن إطار أشمل لإصلاح سوق العمل ككل، مما شكّل الأساس الذي انطلقت منه تشريعات الصفقة الجديدة لاحقًا، وصولًا إلى قانون معايير العمل العادلة لعام ١٩٣٨ (Schlesinger, 1958, p. 409).

نستخلص من ذلك، ان الكساد الكبير مثل نقطة التحول الحاسمة التي أنهت مرحلة الجمود الدستوري في تنظيم عمل الأطفال، وتكمن أهمية هذه المرحلة في كونها الجسر الذي ربط بين فشل التشريعات الفيدرالية المبكرة وبين التشريع الفيدرالي الحاسم في أواخر الثلاثينيات، إذ مهّدت أزمة الكساد الكبير الطريق لولادة إطار قانوني جديد جعل حماية الأطفال جزءًا أصيلًا من السياسة الاجتماعية للدولة الفيدرالية.

ثانيا: التحول في فلسفة الدولة الفيدرالية تجاه قضايا العمل والحماية الاجتماعية

مثّلت مرحلة الصفقة الجديدة تحوّلًا جوهريًا في فلسفة الدولة الفيدرالية الأمريكية، إذ انتقلت الحكومة من دور محدود يقتصر على ضبط الإطار العام للسوق إلى فاعل مباشر في تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية (Leuchtenburg, 1963, p. 34)، اذ أعادت الصفقة الجديدة تعريف مفهوم "المصلحة العامة" ليشمل ضمان حدٍّ أدنى من الحماية الاجتماعية، وهو ما انعكس في توسّع التشريع الاجتماعي الفيدرالي. ولم يعد تنظيم العمل يُنظر إليه باعتباره تدخلًا استثنائيًا في حرية السوق، بل أداة ضرورية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومنع الممارسات التي تُقوّض العدالة الاجتماعية، ومنها استغلال عمل الأطفال (Schlesinger, 1958, p. 421).

في هذا الإطار، تزايد اعتماد الحكومة الفيدرالية على سلطتها في تنظيم التجارة بين الولايات بوصفها أساسًا دستوريًا لتوسيع تدخلها في قضايا العمل، لاحظ والتر تراتنر Walter Trattner في عام ١٩٣٣ في دراسته ذات التوجه الإصلاحي من أجل الأطفال، "**لقد وجدت عدوى عمالة الأطفال المنتشرة كل نقاط الضعف والثغرة في تشريعات العمل في الولاية**". ويلاحظ: "**كانت المصانع المستغلة للعمال ومصانع الطيران الليلية تستغل الأطفال مقابل أجر زهيد أو بدون أجر، ولم تتمكن الولايات الفردية من وقف هذه الانتهاكات التي كان لها أثر بعيد المدى، بما في ذلك الانهيار الكامل لجداول الأجور**" (Trattner, 1970, p. 189).

كما جرى تعزيز دور وزارة العمل والهيئات التنظيمية الجديدة، ومنحها صلاحيات أوسع في وضع المعايير والإشراف على تطبيقها. وأسهم هذا التطور المؤسسي في تهيئة البيئة الإدارية اللازمة لفرض تشريعات اتحادية موحّدة تنظم عمل الأطفال وساعات العمل والأجور، وقد حثت وزيرة العمل فرانسيس بيركنز[٥](Frances C. Perkins)، التي كانت من ابرز الإصلاحيين في مجال عمالة الأطفال، الحكومة على رفض شراء السلع التي تنتجها عمالة الأطفال و أصبحت هذه القيود جزءًا من قانون العقود

العامة لعام (١٩٣٦)، الذي شارك في رعايته عضو مجلس الشيوخ من ولاية ماساتشوستس ديفيد والش (١٩١٩–١٩٤٧) وآرثر دانيال هيلي عضو مجلس النواب من ولاية ماساتشوستس (١٩٣٣–١٩٤٢) والذي يُطلق عليه أيضًا قانون والش–هيلي (Morton, 1965, p. 14).

أدّى التغيّر في فلسفة الدولة الفيدرالية كذلك إلى إعادة صياغة العلاقة بين الحكومة والولايات، إذ لم يعد احترام حقوق الولايات يُستخدم لتبرير التفاوت الحاد في مستويات الحماية الاجتماعية. وبدلًا من ذلك، برز اتجاه يرى في التشريع الفيدرالي أداة لتوحيد المعايير الأساسية، مع الإبقاء على هامش للولايات في التطبيق والتكييف.

من خلال ما تقدم، أن هذا التحول لم يكن قطيعة كاملة مع النظام الدستوري السابق، بل إعادة تفسير مرنة لصلاحيات الدولة بما ينسجم مع متطلبات الاقتصاد الصناعي الوطني المترابط. وأن أهمية هذا التحول تكمن في كونه لم يمهّد فقط لتنظيم عمل الأطفال، بل أسّس لنموذج جديد لدور الدولة الفيدرالية في قضايا العمل، ظلّ مؤثرًا في السياسات الاجتماعية الأمريكية لعقود لاحقة، مما يمكن من تجاوز العقبات التي فرضتها المحكمة العليا في المراحل السابقة، وفتح الطريق أمام تشريعات اجتماعية أكثر شمولًا.

ثالثا: قانون معايير العمل العادلة لعام ١٩٣٨ وتنظيم عمل الأطفال

حاول الرئيس فرانكلين روزفلت للقضاء على عمالة الأطفال من خلال العمل التنفيذي من خلال قانون الانتعاش الصناعي الوطني National Industrial Recovery Act (PPA.FDR, 1936) لكنه هزم بحجة ان هذا القانون غير دستوري. واستمر الوضع حتى عام ١٩٣٨ حتى أصدر الكونغرس أخيراً قانون عمل الأطفال (قانون معايير العمل العادلة) (Fair Labor Standards Act – FLSA) (Rosenberg, 2013, p. 194) وهو قانون خاص بتحديد الاجور وساعات العمل (Wages and Hours Law) ويعد من القوانين المهمة في الحياة المدنية الأمريكية (Morris, 2005, p. 359). وفي ٢٥ حزيران ١٩٣٨، وقع روزفلت القانون ودخل حيز التنفيذ في تشرين الأول ١٩٣٨ (Schuman, 2017, p. 17).

شكّل صدور قانون معايير العمل العادلة عام ١٩٣٨ الذروة التشريعية لمسار طويل من الجدل حول تنظيم العمل، إذ وضع للمرة الأولى إطارًا فيدراليًا شاملاً ينظم الحد الأدنى للأجور، ويحدد ساعات العمل، ويقيد تشغيل الأطفال في الصناعات المرتبطة بالتجارة بين الولايات. بذلك، لم يعد تنظيم عمل الأطفال إجراءً معزولًا، بل جزءًا من سياسة اتحادية متكاملة لإصلاح سوق العمل (Bernstein, 1970, p. 580) (Congress U. , Public Law 775–718, 1938).

نصّ القانون على حظر تشغيل الأطفال دون سنٍّ محددة في الصناعات الخطرة، وفرض قيود صارمة على ساعات عمل من هم دون سن السادسة عشرة، مستندًا إلى صلاحيات الكونغرس في تنظيم التجارة بين الولايات (Forbath, 1991, p. 154) ، ويحمي القانون، الأطفال من خلال تحديد الشروط التي يجوز بموجبها توظيفهم، وفي أنواع معينة من العمل فقد حظر توظيفهم تمامًا، بموجب قانون معايير العمل العادلة، لا يجوز لأصحاب العمل استخدام "العمالة القمعية للأطفال في التجارة أو في إنتاج السلع لأغراض التجارة" (Policy, 2013, p. 6) . لا يجوز تشغيل الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عامًا في التعدين أو التصنيع أو "في أي مهنة يعلن وزير العمل ... أنها تشكل خطورة خاصة على تشغيل الأطفال ... أو تضر بصحتهم أو رفاهتهم". وبخلاف ذلك، فإن سن ١٦ عامًا هو الحد الأدنى لسن العمل. ويجوز للوزير أن يسمح بتوظيف الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و١٦ عامًا في أعمال لا تعد "قمعية"، ولا تتعارض مع التعليم، ولا تضر "بالصحة والرفاهية" (Barck & Blake, 1959, p. 510) (Standards, 2023, p. 1). يحدد الوزير ساعات عمل الأطفال من مختلف الأعمار. وتختلف قواعد العمل الزراعي وغير الزراعي بشكل كبير. على سبيل المثال، الحد الأدنى العام لسن العمل في الوظائف الزراعية غير الخطرة، خارج ساعات الدراسة، هو ١٤ عامًا (Labor, 2011, p. 4) ، كما حدد القانون الحد الأدنى للأجور ٢٥ سنتًا في الساعة ، وحدد اسبوع العمل ب (٤٤) ساعة. مثّل هذا التنظيم نقلة نوعية مقارنة بالمحاولات السابقة، إذ تجاوز الفصل التقليدي بين الإنتاج والتجارة الذي استندت إليه المحكمة العليا في إبطال تشريعات سابقة (Schuman, 2017, p. 17).

اكتسب قانون معايير العمل العادلة قوة إضافية من التحول القضائي الذي شهدته المحكمة العليا بعد عام ١٩٣٧، اذ أقرّت بشرعية التوسع الفيدرالي في تنظيم شروط العمل. وقد وفّر هذا التحول غطاءً دستوريًا مكّن الحكومة الفيدرالية من فرض القانون دون التعرض للإبطال القضائي الذي عانت منه التشريعات السابقة (Trattner, 1970, p. 138) (Leuchtenburg, 1963, p. 132).

اخذت وزارة العمل الفيدرالية على عاتقها مسؤولية تنفيذ أحكام القانون، معتمدة على جهاز إداري أكثر تنظيمًا وخبرة مما كان عليه الحال في العقدين السابقين. فأسهم هذا التطور المؤسسي في تعزيز فعالية تطبيق القيود على عمل الأطفال، ولا سيما في الصناعات التحويلية والتعدينية المرتبطة مباشرة بالسوق الوطنية (Hindman, 2002, p. 125) (Annual, 1939).

بذلك، أدّى تطبيق قانون معايير العمل العادلة إلى تقليص ملحوظ في معدلات تشغيل الأطفال في القطاعات الصناعية الخاضعة للتشريع الفيدرالي، وساهم في توحيد المعايير الأساسية بين الولايات، وإن ظلّت بعض الاستثناءات قائمة، لا سيما في الزراعة والعمل العائلي وإلى إنهاء حالة التشتت التشريعي التي ميّزت تنظيم عمل الأطفال في الولايات المتحدة طوال العقود السابقة. فقد أسّس القانون

لمعايير وطنية موحّدة تتعلق بالحد الأدنى لسن العمل وساعات التشغيل في القطاعات الصناعية المرتبطة بالتجارة بين الولايات، ما حدّ من التفاوت الكبير بين الولايات في مستويات الحماية القانونية للأطفال (Hindman, 2002, pp. 125-130). مع ذلك، مثّل القانون نقطة تحول حاسمة في تاريخ حماية الطفولة العاملة في الولايات المتحدة الامريكية.

كما أسهم القانون في توحيد المعايير الفيدرالية في تعزيز فعالية التنفيذ (Annual, 1939, p. 52) ، فانعكس هذا التطور التشريعي إيجابًا على أوضاع الطفولة العاملة، إذ سجّلت الإحصاءات الرسمية تراجعًا ملحوظًا في معدلات تشغيل الأطفال في القطاعات الصناعية خلال السنوات اللاحقة لإقرار القانون. كما ساهمت القيود المفروضة على عمل الأطفال في دعم سياسات التعليم الإلزامي، من خلال تقليص الدوافع الاقتصادية التي كانت تدفع الأسر إلى إخراج أطفالها من المدارس مبكرًا . (Bureau, 1941, p. 37)

مع ذلك، لم يكن أثر التشريع الفيدرالي مطلقًا، إذ استمرت بعض أشكال عمل الأطفال خارج نطاق التنظيم الفيدرالي، ولا سيما في الزراعة والعمل العائلي، اذ أبقت الحكومة الفيدرالية على استثناءات تراعي الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لبعض الولايات. ويكشف ذلك أن توحيد المعايير جاء تدريجيًا، ولم يلغِ تمامًا الدور التنظيمي للولايات (Bernstein, 1970, p. 592).

وعلى الرغم من هذه الاستثناءات، شكّل التشريع الفيدرالي نقطة تحوّل في تصور مسؤولية الدولة تجاه الطفولة العاملة، إذ انتقلت الحماية من إطار محلي متباين إلى سياسة وطنية ملزمة. وأرسى هذا التحول نموذجًا تشريعيًا استُخدم لاحقًا في مجالات أخرى من الحماية الاجتماعية، مثل الحد الأدنى للأجور وساعات العمل (Kennedy, 1999, p. 308).

ختاما، كان لقيام الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٣٩، تأثير مهم على زيادة الطلب على تشغيل الأطفال والشباب تحت سن ١٨ عاما لتلبية احتياجات العمل المتزايدة الجديدة في المصانع الحربية، وفي المتاجر ومهن الخدمات، لزراعة وحصاد المحاصيل، وليحلوا محل آلاف العمال الأكبر سنًا في أنواع مختلفة من الوظائف الذين تم جذبهم إلى الصناعات الحربية والقوات المسلحة (Merritt, 1943, p. 450).

نمت خلال الحرب عمالة الأطفال لبعض الوقت، وفي مواجهة احتياجات الإنتاج المتزايدة في زمن الحرب ونقص العمالة، أعلن الرئيس روزفلت أنه ينبغي توظيف الأولاد والبنات "الناضجين" حيثما يكون ذلك "معقولا" وبينما كان مليون طفل دون سن ١٨ عامًا يعملون بأجر في بداية الحرب، بلغ العدد ذروته اذ قدر ب٣ ملايين في نهايتها ومع ذلك، كانت هذه الزيادة في عمالة الأطفال ظاهرة مؤقتة في زمن الحرب (Lindenmeyer, 1997, p. 232).

خلاصة القول، مثّل قانون معايير العمل العادلة لعام ١٩٣٨ التحول التشريعي الحاسم الذي أنهى مرحلة مهمة في تنظيم عمل الأطفال في أواخر الثلاثينيات بذلك شكّل القانون أحد أنجح نماذج التشريع الاجتماعي في الولايات المتحدة، وأسّس لإطار قانوني ظلّ مرجعًا أساسيًا في سياسات حماية الطفولة والعمل لعقود لاحقة، اذ نجح القانون في دمج حماية الأطفال ضمن سياسة اتحادية شاملة، ما منحها قوة تنفيذية واستمرارية افتقدتها التشريعات السابقة، مما ارسى في بناء نظام وطني لحماية الطفولة العاملة، ورسخ نموذجًا تشريعيًا ظلّ مرجعًا أساسيًا للسياسات الاجتماعية الأمريكية حتى نهاية القرن العشرين.

الخاتمة

خلص البحث إلى أن تنظيم عمل الأطفال في الولايات المتحدة الامريكية خلال المدة (١٩٠٤-١٩٣٩) مثّل مسارًا تاريخيًا مهما عكس تطور دور الدولة الفيدرالية في المجال الاجتماعي، وانتقالها التدريجي من موقع المتفرج إلى فاعل تشريعي وتنظيمي مركزي، اذ أظهرت المرحلة الأولى أن الاعتماد على القيود المحلية، على الرغم من أهميتها الرمزية، عجز عن معالجة الظاهرة بصورة شاملة بسبب التفاوت التشريعي وضعف التنفيذ وضغوط المصالح الاقتصادية.

بيّن البحث أن محاولات التدخل الفيدرالي المبكر، على رأسها قانون كيتنغ-أوين لعام ١٩١٦، شكّلت خطوة جريئة لكنها غير مكتملة، إذ اصطدمت بتفسير دستوري محافظ حدّ من صلاحيات الكونغرس في تنظيم شروط العمل، وأسهمت قرارات المحكمة العليا في تكريس حالة الجمود التشريعي خلال عشرينيات القرن العشرين، مما كشف عن فجوة بنيوية بين الواقع الاجتماعي المتغير والإطار الدستوري القائم آنذاك.

لم يكن الانتقال من القيود المحلية إلى التشريع الفيدرالي مسارًا سلسًا، إذ اصطدم بعقبات دستورية وقضائية جسّدتها مواقف المحكمة العليا الأمريكية التي حدّت خلال العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين من توسّع الدور الفيدرالي في المجال الاجتماعي. ولم يشهد هذا المسار تحوّلًا حاسمًا إلا مع أزمة الكساد الكبير لعام ١٩٢٩ وبروز فلسفة الصفقة الجديدة التي أعادت تعريف دور الدولة ومسؤوليتها تجاه سوق العمل والفئات الضعيفة.

أوضح البحث أن أزمة الكساد الكبير شكّلت نقطة التحول الحاسمة في مسار تنظيم عمل الأطفال، اذ فرضت منطق التدخل الفيدرالي بوصفه ضرورة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا السياق، جاءت تشريعات الصفقة الجديدة، ولا سيما قانون معايير العمل العادلة لعام ١٩٣٨، لتضع إطارًا اتحاديًا موحّدًا أنهى التشتت التشريعي، وكرّس حماية الطفولة العاملة كجزء لا يتجزأ من السياسة الاجتماعية للدولة.

الهوامش التعريفية:

(١) اتحاد وطني للنقابات العمالية في الولايات المتحدة الامريكية، تأسس عام ١٨٨٦ في مدينة كولومبوس، أوهايو تحت قيادة صاموئيل غومبرز باعتباره أقوى اتحاد صناعي في الولايات المتحدة الامريكية، انحصرت غاية الاتحاد في بناء وحدة وطنية تقوم اساساً على تنظيم العمال المهرة واستبعاده للعمال غير المهرة و السود والنساء العاملات من صفوفه وظلت الوكالة الوحيدة للحركة العمالية الأمريكية لمدة ٥٠ عامًا تقريبًا. وفي عام ١٩٥٥، اندمج مع مؤتمر المنظمات الصناعية الذي انفصل عن الاتحاد الامريكي للعمل في عام ١٩٣٨، لتشكيل الاتحاد الأمريكي للعمل – مؤتمر المنظمات الصناعية (AFL–CIO). للمزيد ينظر:

Julie Greene, Pure and Simple Politics, The American Federation of Labor and Political Activism, 1881-1917, Cambridge University Press, 1999, P.19.

(٢) صاموئيل غومبرز(١٨٥٠-١٩٢٤): أول رئيس للاتحاد الأمريكي للعمل، ولد في ١٨٥٠ في لندن لعائلة يهودية، هاجرت أسرته إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٨٦٣، واستقرت في ولاية نيويورك، انضم غومبرز إلى نقابة صانعي السيجار في سن السابعة عشرة، آمن غومبرز بالفكر الاشتراكي في أوائل عام ١٨٧٠، بوصفه الحل لمشكلات العمال، وتدريجياً بدأ غومبرز يتخذ موقفاً معادياً من الاشتراكيين بسبب تحديهم المستمر لقيادته للاتحاد الأمريكي للعمل. للمزيد ينظر:

Irwin Yellowits, Samuel Gompers :A Half Century in Labors Front Rank, "Monthly Labor Review", July 1989, Bureau of Labor Statistics, Washington, D.C., PP. 27-28.

(٣) جين آدامز: ناشطة أمريكية اجتماعية ومؤلفة ورائدة في السلام وحقوق الاقتراع للمرأة. ولدت في ولاية إلينوي في السادس من أيلول عام ١٨٦٠ ، تخرجت في كلية روكفورد في عام ١٨٨١، أصبحت عضواً مؤسساً للجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع التي تأسست في عام ١٩٠٥. أسست حزب السلام النسائي عام ١٩١٥ وكان لها دور كبير في الحركة النسوية الأمريكية ، حصلت على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٣١ ، توفيت في الحادي والعشرين من آيار عام ١٩٣٥ . للمزيد من التفصيل ينظر :

Judith Bloom Fradin and Dennis B. Fradin, Jane Addams: Champion of Democracy, Clarion books, New York, 2006.

(٤) محامية وناشطة اجتماعية أمريكية، ولدت في فيلادلفيا في ولاية بنسلفانيا في ١٢ أيلول ١٨٥٩ وأكملت دراستها في جامعة كورنيل في عام ١٨٨٢ ، ذهبت للدراسة في جامعة زيورخ حيث انجذبت إلى الاشتراكية وقامت بترجمة كتاب فريدريك إنجلز (Frederick Engels) "حالة الطبقة العاملة في إنكلترا" في العام ١٨٨٧، درست فلورنس ظروف عمالة الأطفال في المصانع وكيفية استغلالهم وأصدرت تقريرا عن هذا الموضوع لمكتب العمل في ولاية إيلينوي ، فتم تعيينها في عام ١٨٩٣ من قبل حاكم ولاية إيلينوي بمنصب مفتش للمصانع في الولاية، نجحت أيضًا في الضغط على الهيئة التشريعية للولاية لإصدار قانون يحدد يوم عمل من ثماني ساعات للنساء، في العام ١٨٩٤ حصلت على شهادة في القانون من جامعة نورث ويسترن و انضمت إلى نقابة المحامين في إيلينوي. توفيت في ١٧ شباط ١٩٣٢. لمزيد من التفصيل ينظر:

Kathryn Cullen-DuPont, Encyclopedia of Women's History in America, second edition, New York, 2000, p.134.

(٥) فرنسيس بيركنز (١٨٨٠– ١٩٦٥): سياسية أمريكية، ولدت في ماساتشوستس، تخرجت من كلية ماونت هوليوك عام ١٩٠٢ في الكيمياء والفيزياء، حصلت على درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية من جامعة كولومبيا في عام

١٩١٠، شغلت بعد الجامعة المناصب التعليمية، وناشطة في مجال حقوق العمال، شاركت في الاحتجاجات الاجتماعية وأصبحت ناشطة في حركة حق التصويت، وهي أول امرأة شغلت منصب وزيرة في الولايات المتحدة للمدة (١٩٣٣–١٩٤٥) في عهد فرانكلين روزفلت. للمزيد ينظر:

Kirstin Downey, The Woman Behind the New Deal, Philadelphia University Press, 2009, P. 337; Jeffrey D.Shultz, Encyclopedia of Women in America, Oryx press, Canada, 1999, P.170.

المراجع

الوثائق المنشورة

U.S. Congress, Senate. (1913). Report on condition of woman and child wage-earners in the United States (61st Cong., 2nd sess., Senate Document No. 645, Vols. 1–19). Washington, DC: U.S. Government Printing Office.

U.S. Congress. (1916, September 1). An act to prevent interstate commerce in the products of child labor, and for other purposes.

U.S. Department of Labor, Bureau of Labor Statistics. (1916). Summary of the report on condition of woman and child wage-earners in the United States (Women in Industry Series No. 5). Washington, DC: Government Printing Office.

U.S. Congress. (1916). Keating–Owen Child Labor Act. Public Law.

U.S. Department of Labor. (1917). Annual report of the Secretary of Labor. Washington, DC: Government Printing Office.

U.S. Bureau of Labor Statistics. (1917). History of child labor in the United States. Washington, DC: Government Printing Office.

PPA.FDR. (1936, October 31). 1936, Franklin D. Roosevelt Campaign Address at Madison Square Garden . Vol.5.

U.S. Congress. (1938). Fair Labor Standards Act of 1938. Public Law 75–718.

U.S. Department of Labor. (1939). Annual report of the Secretary of Labor. Washington, DC: Government Printing Office.

U.S. Bureau of Labor Statistics. (1941). Child labor and school attendance, 1900–1940. Washington, DC: Government Printing Office.

U.S. Department of Labor, Wage and Hour Division. (2011, May). The Fair Labor Standards Act of 1938, as amended (WH Publication No. 1318). Washington, DC: U.S. Department of Labor.

Congressional Research Service. (2013, November 18). Child labor in America: History, policy, and legislative issues. Washington, DC.

Congressional Research Service. (2023, March 8). The Fair Labor Standards Act (FLSA): An overview (Report No. R42713). Washington, D.C.

الكتب

Barck , O. T., & Blake, N. M. (1959). *Since 1900… A History of the United states in Our times, Third Edition* (Vol. 3). New York: The Macmillan Company.

Bernstein, I. (1960). *The Lean Years: A History of the American Worker, 1920–1933* . Boston: Houghton Mifflin.

Bernstein, I. (1970). The turbulent years: A history of the American worker, 1933–1941. Boston, MA: Houghton Mifflin
Bremner, R. H. (1971). *Children and Youth in America: A Documentary History* (Vol. vol. 2). Cambridge: Harvard University Press.
Currie, D. P. (1990). *The Constitution in the Supreme Court: The Second Century, 1888–1986* . Chicago: University of Chicago Press.
Cushman, B. (1998). *Rethinking the New Deal Court: The Structure of a Constitutional Revolution* . Oxford: Oxford University Press.
Downey, Kirstin. (2009). The woman behind the New Deal. New York, NY: Nan A. Talese/Doubleday.
Ensign, F. C. (1921). *Compulsory School Attendance and Child Labor.* Iowa: The Athens Press.
Fradin, Judith Bloom, & Fradin, Dennis Brindell. (2006). Jane Addams: Champion of democracy. New York, NY: Clarion Books.
Felt, J. P. (1965). *Hostages of fortune: child labor reform in New York State.* New York: Syracuse University Press.
Forbath, W. E. (1991). *Law and the Shaping of the American Labor Movement.* Cambridge, MA: Harvard University Press.
Greene, Julie. (1999). Pure and simple politics: The American Federation of Labor and political activism, 1881–1917. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
Gladden, W. (1911). *The Labor Question.* New York: The Pilgrim Press.
Gompers, S. (1920). *Labor and The Employer.* New York .
Hindman, H. D. (2002). *Child Labor: An American History.* Armonk, NY: M.E. Sharpe.
Kennedy , D. M., Cohen, L., & Bailey, T. A. (2010). *The American Pageant.* Boston: Houghton Mifflin.
Kennedy, D. M. (1999). *Freedom from Fear: The American People in Depression and War, 1929–1945* . New York: Oxford University Press.
Kyvig, D. E. (1996). *Explicit and Authentic Acts: Amending the U.S. Constitution, 1776–1995.* Lawrence: University Press of Kansas.
Leuchtenburg, W. E. (1963). Franklin D. Roosevelt and the New Deal, 1932–1940. New York, NY: Harper & Row.
Leuchtenburg, W. E. (1995). *The Supreme Court Reborn: The Constitutional Revolution in the Age of Roosevelt* . New York: Oxford University Press.
Lindenmeyer, K. (1997). *A right to childhood: the U.S. Children's Bureau and child welfare 1912–1946.* Chicago: University of Illinois Press.
Marot, H. (1914). *American labor Unions.* New York: Henry Holt and Company.
McGerr, M. (2003). *A Fierce Discontent: The Rise and Fall of the Progressive Movement in America, 1870–1920* . New York: Free Press.
Morris, C. J. (2005). *The Blue Eagle at work.* New York: Cornell University Press.
Morton, H. C. (1965). *Public Contracts and Private Wages: Experience Under the Walsh-Healey Act* . Washington: The Brookings Institution.
Platt, A. (1969). *The Child Savers: The Invention of Delinquency.* Chicago: University of Chicago Press.
Rosenberg, C. M. (2013). *Child labor in America: a history.* North Carolina: Jefferson, NC: McFarland & Company Inc.

Schlesinger, A. M. (1958). *The Age of Roosevelt: The Coming of the New Deal* . Boston: Houghton Mifflin.
Sharp, G. (2014). *Photography and Social Reform: Lewis Hine and the Child Labor Movement.* New York: Routledge.
Storrs, L. R. (2000). *Civilizing Capitalism: The National Consumers' League, Women's Activism, and Labor Standards in the New Deal Era.* North Carolina : Chapel Hill: University of North Carolina Press.
Trachtenberg, A. (1918). *The American Labor Year Book 1917-1918* (Vol. Vol. 2). New York.
Trattner, W. I. (1970). *Crusade for the children: a history of the National Child Labor Committee and child labor reform in America.* Chicago: Quadrangle Books.
Troen, S. K. (1976). *"The discovery of the adolescent by American educational reformers, 1900–1920: an economic perspective," Schooling and society.* Baltimore: Johns Hopkins University Press.
Wood, M. E. (2011). *"Emancipating the child laborer: children, freedom, and the moral boundaries of the market in the United States, 1853–1938".* Ph.D. diss: University of Chicago.
Yellowitz, Irwin. (1989, July). Samuel Gompers: A half century in labor's front rank. Monthly Labor Review. Washington, DC: Bureau of Labor Statistics.
Zelizer, V. A. (1985). *Pricing the Priceless Child: The Changing Social Value of Children* . New York: Basic Books.

الموسوعات

Cullen-DuPont, Kathryn. (2000). Encyclopedia of women's history in America (2nd ed.). New York, NY: Facts On File.
Shultz, Jeffrey D. (Ed.). (1999). Encyclopedia of women in America. Phoenix, AZ: Oryx Press.

البحوث المنشورة

Hogan, D. L. (1979). Child Labor and Reform in the Progressive Era. *Social Service Review, 53*(30).
National Child Labor Committee. (1922). The American child (Vol. 4, No. 1). New York, NY.
Abbott, U. G. (1939, September). "Federal Regulation of Child Labor, 1906-1938 . *The Social Service Review.*
Merritt, E. A. (1943, MARCH). trend of child Labor 1939 to 1942, Bureau of Labor Statistics. *Monthly Labor Review, Vol. 56, No. 3*.
Larner, J. W. (1965, October). The Glass House Boys: Child Labor Conditions in Pittsburgh's Glass Factories, 1890-1917. *The Western Pennsylvania Historical Magazine*.
Schuman, M. (2017, January). History of child labor in the United States— the reform movement, U.S. BUREAU OF Labor Statistics. *Monthly Labor Review.*